الفصل التاسع

حلول لمشكلة الطلاق

مقدمة

تنقسم حلول مشكلة الطلاق إلى قسمين:

القسم الأول: تندرج تحته الحلول الوقائيّة السابقة للزواج وبعده.

والقسم الآخر: الذي يتضمن الحلول العلاجيّة عند اقتراب حدوث مشكلة الطلاق بين الأزواج، وهي كما يأتي:

الحلول الوقائيّة

١-اختيار الزوج المناسب:

إنّ كثيراً من الشباب لا يكترثون لمعايير اختيار الزوج أوالزوجة، فتلهيهم المظاهر الشكليّة أحياناً، كالمظهر الجميل، أو غنى أهل الزوج أو الزوجة، ولا يراعون بذلك الشكل الذي سترسى عليه حياتهم في المُستقبل، لذا يجب معرفة كيفيّة الاختيار السليم للشريك المناسب، والتأني والتفكير المكثف والمنطقي من أجل ذلك.

٢- التثقف حول معاملة الزوجين:

إنّ الجهل بكيفيّة التعامل بين الأزواج، غالباً ما يُفضي إلى العديد من المشكلات أبرزها عدم فهم متطلبات الزوجة أو الزوج، والإصرار على التمسك بالرأي مقابل إذعان الطرف الآخر، واعتبار الحياة الزوجيّة مجالاً مفتوحاً للشروط؛ كأن تشترط الزوجة على زوجها زيادة مصروفها الشهري، فيوافق الزوج مقابل فرضه شرطاً جديداً على الزوجة؛ كأن توافق على قطع علاقتها بإحدى الصديقات أو الأقارب مقابل زيادة نفقتها، وهذا ما لا يقبله الدين ولا المنطق؛ فالحياة الزوجية قائمة على أساس الود والتفاهم وليس الشرط والتفاوض.

٣- معرفة الحدود:

يجب على الأزواج الفهم بأنّ الطرف الآخر ليس مُلكاً له ويحق فرض السيطرة عليه بكلّ تفاصيل حياته الشخصيّة، حيثُ يبالغ بعض الأزواج بحصر زوجاتهم بحدود التحدث مع الآخرين، والتعامل مع الناس عموماً أو العكس.

الحلول العلاجيّة

محاولة حل المشكلات الزوجيّة بالتفاهم، وعدم ترك المشكلات من البداية كي لا تتراكم إلى الحد الذي تؤدي فيه إلى الطلاق. اللجوء إلى الهدنة، وربما سيستغرب البعض من هذا الوصف، لكن الحقيقة أنّ الزوجين الموشكان على الطلاق أشبه بطرفي نزاع، ونقصد بالهدنة أن يبتعد الزوجان عن بعضهما فترة من الزمن قد تسمح لهما بمراجعة النفس، وعودة المشاعر الطيبة بينهما، وقد تُرجع تلك الفترة الأمور إلى مجراها الطبيعي. التأكد من قرار الانفصال؛ حيثُ إنّ بعض الأزواج يُصرون على الطلاق من باب الرد أو إثبات الذات أمام الطرف الآخر، دون الأخذ بعين الاعتبار العواقب الوخيمة بعد الإقبال على هذه الخطوة. تجنب لفظة الطلاق؛ على الأزواج التأني بالتلفظ بكلمة الطلاق فهي تُنهي الحياة الزوجيّة، لا سيما إذا كانت ثلاثاً، وعلى الزوج أن يستعيذ من الشيطان الرجيم، ويجلس مع زوجته للنقاش بهدوء وحل الخلافات دون أن تصل الأمور إلى الطلاق. الاحتكام إلى العقلاء من الأهل؛ فتلجأ الزوجة إلى الأم شرط أن تستوعب الموضوع بهدوء وحكمة، وإعلام الأب والعائلة بوجود مشكلة لا يقدران على حلها بأنفسهما، فيحتكم الزوج إلى كبير العائلة أو الأُخوة، ليصلحون المشكلات بين الزوجين، ويقدمون النصائح اللازمة لتجنب المشكلات لاحقاً وكيفيّة التعامل معها.

موقف الهيئات الدينية

أولا : موقف الأزهر الشريف

الأزهر يطلق حملة لمواجهة ارتفاع نسب الطلاق في مصر

أطلق الأزهر حملة «وعاشروهن بالمعروف»، للتوعية بأسباب الطلاق ومخاطره، والحد من تزايد نسبته في مصر في السنوات الأخيرة.

وأوضح الأزهر، في بيان، أن الحملة تسلط الضوء على أهم أسباب الطلاق وطرق علاجها، بهدف الحد من ارتفاع معدلات الطلاق خلال السنوات الأخيرة.

وتتضمن الحملة مجموعة مقاطع الفيديو القصيرة، التي تتناول كل منها أحد أسباب الطلاق مع توعية الزوجين بكيفية التعامل معه، على أن يتم نشر تلك الفيديوهات عبر صفحات الأزهر الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، وبدأ اليوم (السبت) أول فيديو في الحملة بعنوان «حسن الاختيار وأثره على الحياة الزوجية.«

ويسعى الأزهر إلى البحث عن حلول ناجحة وواقعية للمشكلات المجتمعية، خاصة القضايا الملحة، كما هو الحال بالنسبة لقضية ارتفاع معدلات الطلاق، خاصة بين حديثي الزواج.

ووفقاً لإحصاء أصدره الجهاز المركزي المصري للتعبئة والإحصاء في يوليو (تموز) الماضي، فقد ارتفعت حالات الطلاق في مصر بنسبة ٣.٢ في المائة خلال العام الماضي، لتسجل ١٩٨.٢ ألف حالة في ٢٠١٧ مقابل ١٩٢ ألف حالة طلاق عام ٢٠١٦.

وبلغ عدد أحكام الطلاق النهائية ٩٣٦٤ حكما عام ٢٠١٧، مقابل ٦٣٠٥ أحكام عام ٢٠١٦، بزيادة قدرها ٤٨.٥ في المائة من جملة الأحكام.

وتعد تلك الخطوة الثانية من جانب الأزهر لمواجهة نسب الطلاق المرتفعة، عقب إطلاق وحدة «لم الشمل» في شهر أبريل (نيسان) الماضي لمعالجة الخلافات الأسرية، ويقوم أعضاء هذه الوحدة بعقد لقاءات مع الزوجين، سواء عبر الهاتف أو من خلال الزيارة الميدانية، للوقوف على أسباب الخلاف وسبل الحل.

الأزهر يبحث مواجهة ظاهرة الطلاق مع ٦ وزارات

عُقد اليوم الاثنين ٠١-٠٧-٢٠١٩، بمقر مشيخة الأزهر، لقاء تشاوري بشأن تشكيل لجنة برنامج" التوعية الأسرية والمجتمعية" تحت شعار "أسرة مستقرة= مجتمع آمن"، شارك فيه قطاعات الأزهر كافة، وعلى رأسها الشيخ صالح عباس، وكيل الأزهر، وممثلون عن وزارة العدل، والداخلية لقطاع حقوق الإنسان، ووزارة الأوقاف، ودار الإفتاء، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الثقافة، ووزراة التضامن، والمجلس القومي للمرأة، وجامعة الدول العربية.

وقال وكيل الأزهر: إننا حرصنا على الاجتماع مع المؤسسات والوزارات المعنية بحماية واستقرار الأسرة، في خطوة استباقية، للتكاتف في مواجهة المشاكل الأسرية، وإيمانًا بأن استقرار الأسرة يؤدي إلى بناء الوطن وتقدمه، مضيفًا أن الأزهر أنشىء وحدة " لم الشمل" لمواجهة المشاكل الأسرية وخاصة ظاهرة الطلاق، والتي ينتج عنها ضرر كبير في المجتمع، مبينًا أن وحدة "لم الشمل " بحثت "٢٠٥٥" مشكلة موجودة بالمحاكم واستطاعت لم شمل "١٣٢٥" حالة من هذه الحالات.

وبين ممثلو الوزارات والمؤسسات المشاركون في اللقاء العديد من أسباب المشاكل الأسرة التي واجهتهم بحكم تعاملهم المباشر مع الأزمات الأسرية كل في مجاله، كما قدموا في نهاية اللقاء بعض الحلول المهمة للتوعية الأسرية والمجتمعية وسبل التعاون المشترك بين المؤسسات.

ويأتي إطلاق برنامج" التوعية الأسرية والمجتمعية" تحت شعار "أسرة مستقرة= مجتمع آمن"، في ضوء توجيهات فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، لكافة أبناء الأزهر، بمختلف تخصصاتهم، بالنزول إلى أرض الواقع ومعايشة الجماهير وتلمس همومهم، والبحث عن حلول ناجحة وواقعية للمشكلات المجتمعية.

ثانيا : موقف دار الأفتاء

دار الأفتاء المصرية تتصدى لتفشي ظاهرة الطلاق

(هل تحمي دورات التأهيل الأسر المصرية من شبح الطلاق؟!)

ارتفاع معدلات الطلاق في مصر دفع خبراء وباحثين إلى المناداة بضرورة تأهيل الشباب قبل الزواج (مواقع التواصل الاجتماعي).

وضمن الجهود الرسمية لمجابهة خطر ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع المصري، أطلقت دار الإفتاء المصرية المرحلة الثانية من برنامج مودة التدريبي لإعداد وتأهيل المقبلين على الزواج الذي تشرف عليه وزارة التضامن الاجتماعي.

وكشفت إحصائية أعلن عنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عن ارتفاع حالات الطلاق خلال العام الماضي (٢٠١٨م) إلى ٢١١ ألفا و٥٢١ حالة مقابل ١٩٨ ألفا و٢٦٩ حالة خلال ٢٠١٧م، ليرتفع معدل الطلاق من ٢.١ لكل ألف من السكان في ٢٠١٧ إلى ٢.٢ في ٢٠١٨.

وعلى مستوى الإحصاءات الشهرية، ارتفع عدد حالات الطلاق في مصر خلال ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨ إلى ١٨ ألفا و٥٠٠ حالة مقارنة بـ١٧ ألفا و٦٠٠

حالة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، بنسبة زيادة بلغت ٥.١%، وبمعدل ٢٦ حالة طلاق كل ساعة.

هذا الارتفاع المطرد خلال الأعوام الماضية دفع خبراء وباحثين إلى المناداة بضرورة التأهيل والإعداد اللازم لمرحلة الزواج قبل دخولها، وهو الأمر الذي أسهم في تزايد الدورات المقدمة لتحقيق هذا الهدف، وظهور كيانات قامت أساسا انطلاقا من هذا الاحتياج.

آراء متباينة حول دور دورات التأهيل

وفي الوقت الذي تفاءل فيه البعض بما يرونه ارتفاعا في الوعي لدى المجتمع على خلفية تزايد تلك الدورات، تتابعت مؤخرا انتقادات من قبل متخصصين للجهات المقدمة لهذه الدورات، فهي -في تقديرهم- غير مؤهلة لأداء هذه المهمة، ودافع بعضها استغلال حاجة الناس لتحقيق مكاسب مادية كبيرة من خلال هذه الدورات.

وبتتبع أسعار هذه الدورات وجد أنها تتراوح بين ٣٥٠ جنيها (٢١ دولارا) و١٥٠٠ جنيه (٩٠ دولارا)، تقدم من خلال عشرات المراكز الخاصة، فضلا عن أفراد يقدمون أنفسهم باعتبارهم مدربين أصحاب خبرة في هذا المجال تحت عناوين جذابة تنطلق من المشكلات المعهودة في هذا السياق.

خطأ!

هذا الارتفاع جعل الدورة المقدمة من قبل دار الإفتاء المصرية بديلا اقتصاديا مناسبا لشرائح واسعة من المصريين، حيث قدرت رسومها بـ٨٠ جنيها (٥ دولارات)، الأمر الذي يميزها عن غيرها من الدورات، حسب عمرو الورداني مدير إدارة التدريب بدار الإفتاء والمشرف على الدورة.

وينفي الورداني في تصريحات صحفية اتهامات وجهت إلى دار الإفتاء من قبل ممثلين لمراكز خاصة تقدم هذه الدورات، باعتماد الدار في دوراتها على أكاديميين شرعيين فقط، مؤكدا استعانتهم بأساتذة علم اجتماع وعلم نفس وتخصصات نساء وولادة ومتخصصين في الديكور والتنمية البشرية.

ويرى الورداني أن هناك متاجرة من قبل العديد من المراكز المجهولة وغير المختصة التي لا تملك القدرة على التأهيل وتتخذ الشباب وسيلة للربح، دون أن يشتمل البرنامج على محتوى علم مضمون أو يقدمه أساتذة مختصون، لافتا إلى إمكانية جعلها ملزمة للمقبلين على الزواج.

يذكر أن الكنيسة المصرية تلزم رعاياها باجتياز دورة المخطوبين قبل الزواج، مع الحصول على شهادة تثبت حضور الدورة كاملة لإتمام الزواج كنسيا وإعطاء تصاريح الإكليل، وتقدم تلك الدورات برسوم رمزية.

وأظهرت دراسة أعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تطور ظاهرة الطلاق خلال السنوات من ١٩٩٦-٢٠١٥ أن الطلاق أصبح بمعدل ٤٠% من حالات الزواج التي تمت في السنوات الخمس الأخيرة من هذه الفترة بعدما كان ٧%.

دوراتالتأهيل.. ضرورة اجتماعية

وقد أكدت أحدي الباحثات الاجتماعيين على أهمية عقد هذه الدورات، للحد من الارتفاع المطرد في نسب الطلاق، وإكساب المقبلين على الزواج المهارات اللازمة لإدارة مشاكل الحياة في ظل ظروف معيشية باتت أصعب مما مضى.

واعتبرت الباحثة -التي تدير مشروع "مدرسة الزواج" الذي ينظم دورات تأهيل للزواج- أن تزايد هذه الدورات وتنوعها لا يعدان أمرا سلبيا، لكنها رأت ضرورة أن تقوم كوادر عليا متخصصة بإكساب الخاضعين لهذه الدورات المهارات اللازمة.

وتثمن صلاح الدين في حديثها للجزيرة نت دخول دار الإفتاء هذا المعترك، حيث ترى أنها وفرت البديل الاقتصادي المناسب لكثير من المصريين، مشيرة إلى أن البرنامج المقدم في دورات الدار مميز وشامل، ويضاهي أفضل برامج تأهيل المقبلين على الزواج.

وتشير الباحثة الاجتماعية إلى أن وزارة التضامن الاجتماعي تدرس إلزام المقبلين على الزواج بالحصول على رخصة أحد شروطها الخضوع لهذه الدورات، لافتة إلى أن الإقبال على هذه الدورات في تزايد إلا أنه لم يبلغ القدر المرضي حتى الآن.

ومع تقديره لأهمية هذه الدورات، رأى أستاذ الطب النفسي والخبير الاجتماعي أحمد عبد الله أن أسباب ارتفاع نسبة الطلاق في مصر لا تنحصر في افتقار المقبلين على الزواج للمهارات والمعارف اللازمة، وإنما تتجاوز ذلك إلى أسباب أخرى، أبرزها افتقار البيئة المصرية إلى الخدمات الأساسية الضرورية للحياة الأسرية.

وأوضح عبد الله في حديثه للجزيرة نت أنه لا بد من توافر مجتمع موحد القيم يستطيع طرفا الحياة الزوجية الاعتماد عليه وتلقي الدعم القيمي والاجتماعي والمادي، وهو ما تفتقر إليه مصر التي تفتقد كذلك تناغم النسيج المجتمعي، فينشغل كل فرد بمشكلاته.

لكنه شدد على أن هذه الدورات غير كافية لإنقاذ منظومة الزواج بمصر، واختزال معالجة تدهور هذه المنظومة في هذا السياق لن يوصل إلى نتيجة مؤثرة ومرضية، لكنه اعتبر في الوقت ذاته جهد دار الإفتاء في هذا السياق مقدرا ويستحق الدعم.

دارالإفتاء تعلن فتح باب القبول للدفعة التاسعة لتأهيل المقبلين على الزواج

في إطار دورها المجتمعي وسعيها الدائم لمواجهة ظاهرة التفكك الأسرى والحد من ارتفاع نسب الطلاق وتحقيق الترابط الأسرى أعلنت دار الإفتاء المصرية عن

فتح باب القبول للدفعة التاسعة في برنامج إعداد وتأهيل المقبلين على الزواج، الذي يستمر في الفترة من ١٧ يونيو الجاري إلى ٢٤ يوليو ٢٠١٩م.

وقال الدكتور إبراهيم نجم، مستشار مفتي الجمهورية، في تصريحات له اليوم الثلاثاء: إن قيام دار الإفتاء المصرية بتنظيم البرامج والدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج يأتي في إطار الجهود التي تقوم بها الدار تحت قيادة فضيلة الأستاذ الدكتور شوقي علام، مفتي الجمهورية، انطلاقا من دورها المجتمعي الرائد للحفاظ على الترابط الأسري ومواجهة ظاهرة التفكك الأسرى والحد من ارتفاع نسب الطلاق والتوعية بمخاطر الطلاق على الأسرة والمجتمع.

وأوضح مستشار مفتي الجمهورية أن برنامج تأهيل المقبلين على الزواج يسعى لتدعيم وتزويد الشباب بالمعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتكوين حياة زوجية وأسرية ناجحة، ويهدف إلى تدريب وتأهيل وإرشاد المقبلين على الزواج على مهارات الحياة الزوجية وكيفية التعامل مع المشكلات والضغوط الحياتية التي يواجهها الزوجان للحفاظ على الترابط والتماسك الأسري.

وأشار الدكتور نجم إلى أن برنامج تأهيل المقبلين على الزواج يتضمن بعض الأهداف التفصيلية أيضا حيث يتوقع من المتدرب في نهاية البرنامج أن يكون قادرًا على: إدراك الحقوق والواجبات الشرعية المشتركة بين الزوجين، وفهم طبيعة كل طرف من الناحية النفسية والاجتماعية والثقافية، والإلمام بالمهارات والخبرات اللازمة للحياة الزوجية، والتعامل مع المشكلات المسببة لفشل الزواج. وحول مدة البرنامج أوضح مستشار مفتي الجمهورية أن برنامج تأهيل المقبلين على الزواج يستغرق ستة أسابيع، على مدار يومين في الأسبوع (الإثنين، والأربعاء)، لمدة ساعتين في اليوم، من الخامسة مساءً، بما يعادل (٢٤) ساعة تدريبية لتدعيم الشباب بالمعارف والمهارات اللازمة لتكوين حياة زوجية وأسرية ناجحة والحفاظ على الترابط الأسري.

خطة الحكومة لمواجهة ارتفاع نسب الطلاق

ناقش رئيس الحكومة، الدكتور مصطفى مدبولي، تقريراً أعدته غادة والي، وزيرة التضامن الاجتماعي، بشأن المشروع القومي لتوعية الشباب المقبلين على الزواج " مودة "، والذي تم بدء التخطيط له والعمل به، فور تكليف الرئيس عبد الفتاح السيسي للوزارة خلال المؤتمر السادس للشباب بجامعة القاهرة؛ للحد من الارتفاع المضطرد في أعداد حالات الطلاق في المجتمع المصري.

- يهدف مشروع "مودة" إلى تضافر الجهود للحفاظ على كيان الأسرة المصرية.

- تدعيم الشباب المقبل على الزواج بكل الخبرات اللازمة لتكوين الأسرة.

- توفير معارف أساسية للمقبلين على الشباب من بينها أسس اختيار شريك الحياة، وحقوق وواجبات الزوجين، والمشكلات الزوجية والاقتصادية للأسرة، وإدارتها وكذا الصحة الإنجابية

- ويهدف المشروع إلى تفعيل جهات فض النزاعات الأسرية؛ للقيام بدورها.

- مراجعة التشريعات التي تدعم كيان الأسرة وتحافظ على حقوق الطرفين والأبناء.

- يستهدف الشباب في سن الزواج بمعدل ٨٠٠ ألف سنويا.

- يستهدف المشروع المتزوجين المترددين على مكاتب تسوية النزاعات على مستوى ٢١٢ مكتبا تابعاً لوزارة العدل على مستوى الجمهورية.

محاور مشروع مودة

يعتمد " مودة" في مراحل تنفيذه على عدة محاور:

المحور الأول:

ويعتمد المحور الأول علي مجموعة من العناصر، أهمها:

- حملات الاتصال المباشر؛ حيث تم تطوير مادة علمية (اجتماعية- دينية- صحية)، بمشاركة مجموعة من الأساتذة المتخصصين وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

- تستهدف التواصل الإيجابيّ وفهم الاختلافات والتعامل معها وتوزيع الأدوار بين الزوجين، وأبعاد العنف الأسريّ وأساليب إدارة الموارد الاقتصادية.

- تعريف الطرفين بالحقوق والواجبات الشرعية للزوجين والسن المناسب للزواج والذمة المالية للمرأة.

- الجانب الصحيّ: تم تصميم المادة العلمية بحيث تحوي المعلومات الأساسية للصحة الإنجابية، ومرحلة الحمل والممارسات الضارة كالزواج المبكر.

- يشتمل أيضا على تدريب الكوادر المنفذة للتدريبات، عن طريق ٧٠٠ عضو

من هيئة التدريس على مستوى الجامعات والأكاديميات و ٥٠٠ مدرب داخل معسكرات التجنيد بالقوات المسلحة ووزارة الداخلية، إضافة إلى ٥٠٠٠ مأذون على الرسائل التي يمكن نقلها للمقبلين على الزواج خلال عقد القران والطلاق.

- إعداد برنامج تدريبيّ إلزاميّ للفئات المقبلة على الزواج، بمتوسط ٣٠ ساعة حضور، مع اجتياز اختبار بنهاية البرنامج.

المحور الثاني:

ويتم تفعيل المحور الثاني من خلال مايأتي:

- يعتمد على القيام بحملات إعلامية موسعة ومتكاملة لرفع الوعي بمفاهيم هذا المشروع.

- إنشاء منصات تواصل اجتماعيّ للمشروع كإنشاء قناة على "يوتيوب"، وحساب على "تويتر" وصفحة أخرى على "الفيس بوك"، إضافة إلى حساب آخر على "انستجرام"، مع تصميم رسائل وتطبيقات على الهواتف المحمولة.

- إعداد برنامج إذاعيّ تحت عنوان "بالمودة نكمل حياتنا" يتم إذاعته على كافة الإذاعات المحلية، وكذا إعداد تنويهات توعوية قصيرة تحمل اسم المشروع. استمرار تنفيذ البرنامج الحواريّ الذي بدأ بثه أسبوعياً اعتباراً من ٢ أكتوبر الماضي على قناة "الناس".

- تنفيذ عمل مسرحيّ بالتنسيق مع المعهد العالي للفنون المسرحية يكون بالمجان للجمهور بمسارح قصور الثقافة على مستوى الجمهورية.

المحور الثالث:

ويتم نفعيله من خلال النقاط التالية:

- تطوير آليات المشورة الأسرية وفض النزاعات عن طريق الخط الساخن بدار الإفتاء لطالبي خدمات المشورة الأسرية.

- تفعيل دور مكاتب التسوية التابعة لوزارة العدل، مع إضافة ممثل عن دار الإفتاء المصرية لأعضائها الحاليين.

المحور الرابع:

مراجعة التشريعات القانونية، بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية بمشاركة الأزهر ودار الإفتاء ووزارة العدل.

المحور الخامس:

- يعتمد على إعداد قاعدة بيانات للمستفيدين من هذا المشروع يتم ربطها عن طريق الرقم القومي بالأحوال المدنية لتحديد عدد حالات الزواج والطلاق بينهم.

- قياس النسب والمعدلات سنوياً، مع إحصاء عدد حالات النزاعات الأسرية وقياس معدل الإقبال على الاتصال الساخن التابع لدار الإفتاء.

انطلاق مبادرة «مودة ورحمة» لمواجهة ارتفاع الطلاق بأسيوط

أطلق مركز إعلام جنوب أسيوط التابع للهيئة العامة للاستعلامات مبادرة "مودة ورحمة" بالتعاون مع الأزهر والمجلس القومي للمرأة بهدف مواجهة ارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسرى في جنوب أسيوط صرحت بذلك الدكتورة مروة سيد سلام مديرة مركز إعلام جنوب أسيوط وقالت إن المبادرة انطلقت مساء أمس والذي شهد انعقاد أولى فعالياتها بعقد لقاء جماهيري في مركز شباب أولاد

إلياس بمركز صدفا جنوب أسيوط.

أشارت مديرة مركز إعلام جنوب أسيوط إلى تفاعل أهالي قرية أولاد إلياس مع المحاضرين وهم الدكتور خلف عمار مدير عام منطقة الوعظ والإرشاد ورئيس لجنة الفتوى بأسيوط والدكتورة مروة الكدواني أستاذ العلوم السياسية بجامعة أسيوط ومقرر المجلس القومي للمرأة بأسيوط، حيث تناولا خطورة ظاهرة الطلاق وأسباب انتشارها باعتبارها ضمن أهم القضايا الاجتماعية التي تمس الشارع المحلي ونوهت مروة سيد في ذات الصدد إلى أنه يجري حاليًا التنسيق لتوسيع نطاق المبادرة لتغطي كافة مراكز المحافظة ولأن تكون جزء من الدروس والخطب بالمساجد.

تناول الدكتور خلف عمار مدير عام الوعظ والإرشاد ورئيس لجنة الفتوى بأسيوط خطورة الظاهرة متناولاً أحدث إحصائية حول تزايد معدلات الطلاق المسجلة الرسمية وبها ارتفاع تعداد المطلقات إلى ٥.٥ مليون مطلقة بينما بلغ تعداد الأطفال ضحايا الطلاق إلى ٧ مليون طفل فضلاً عما يصل إلى لجنة الفتوى يوميًا من عشرات الحالات والخلافات التي تشير إلى وجود أزمة حقيقية، داعيًا إلى تعزيز مقومات الاستقرار الأسرى ومنها الحوار والتفاهم والاحترام والمودة والتسامح وتقويم الأخطاء والتركيز على الايجابيات بدلا من خلق حالة من التوتر داخل الأسرة كما تطرق خلف عمار إلى أسباب انتشار الطلاق وارتفاعها المستمر.

تشدد الدكتورة مروة الكدواني مقرر المجلس القومي للمرأة وأستاذ العلوم السياسية بجامعة أسيوط على أهمية الدور المحوري للمرأة داخل الأسرة وأن الأسرة هي البنية الأساسية لترابط المجتمع ومن ثم تحقيق الأمن الاجتماعي مطالبة بضرورة بناء جسور المودة والترابط وتنشئة الأبناء في أجواء يسودها السلام النفسي.

لمواجهة الطلاق.. برلمانية تقترح دورة إلزامية لطلاب الجامعات

وصفت أحدي أعضاء مجلس النواب الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والتي تشير إلى ارتفاع حالات الطلاق خلال عام ٢٠١٨ إلى ٢١١٥٢١ مقابل ١٩٨٢٦٩ حالة في ٢٠١٧ بالمخيفة والمفزعة والمؤرقة للمجتمع المصري.

وأشارت في تصريحات صحفية للمحررين البرلمانين، إلى أن الارتفاع المتواصل في نسب الطلاق يهدد أمن وسلامة المجتمع المصري ويحتاج إلى تدخل سريع وعاجل لتوعية الشباب بخطورة الطلاق، مشيدة في الوقت ذاته بحملة مودة التي أطلقتها وزارة التضامن الاجتماعي لتوعية وإرشاد الشباب المقبلين على الزواج، متوقعة أن يكون لها صدى رائع لحل أزمة زيادة نسب الطلاق، وأبدت سعادتها بأن الإسكندرية ستكون ضمن أول ٣ محافظات ينطلق فيها عمل الحملة.

واقترحت عضو مجلس النواب، أن تتضمن الحملة إضافة دورة تعليمية للشباب في الجامعات خلال فترة الأجازة الصيفية حول كيفية تأسيس أسرة ناجحة، وإلزام الشباب بحضورها كشرط للحصول على شهادة التخرج لضمان الالتزام فى الحضور واستفادة الشباب منها على الوجه الذى يُحد من أرقام معدلات الطلاق الخطيرة على الأمن الاجتماعي.

محافظة الإسماعيلية تواجه ظاهرة تفشي الطلاق

إغلاق المقاهي لمواجهة الطلاق في مصر

رحبت أوساط حقوقية وقانونية ومؤسسات وهيئات معنية بشؤون الأسرة والمرأة والطفل بقرار محافظ الإسماعيلية المصرية اللواء حمدي عثمان، إغلاق جميع المقاهي في المحافظة قبل الساعة ١ صباحاً، في فصل الصيف، وإغلاقها قبل الساعة ١٢ مساء في فصل الشتاء، في تحرك الغرض منه، مواجهة ظاهرة ارتفاع حالات الطلاق في قرى ومدن المحافظة المصرية المطلة على قناة السويس. وقال خبير السلوك الدكتور نور أسامة لـ«الراي» إن "مثل هذه القرارات مهمة في حياتنا لإعادة ترتيب المجتمع، وعودة اللمة إلى الأسرة وزيارة الأهل والاقارب والجيران".

وأضاف: "كثرة خروج الأزواج إلى المقاهي، تؤدي إلى قلة التعامل مع الزوجة، وبالتالي حدوث مشاكل كثيرة، وهذا القرار من شأنه أن يعالجها".

ومقابل اعتراضات من الأهالي والشباب وأصحاب الكافيهات، قال محافظ الإقليم إن "جلوس الأزواج على المقاهي لساعات وإنفاق مبالغ كبيرة أحد الأسباب لانتشار ظاهرة الطلاق في المحافظة، إضافة إلى اعتياد الشباب قبل الزواج على السهر، ما يجعلها عادة عند الزواج، ولهذا تزيد الخلافات التي تقود إلى الانفصال".

* * *